

دور المناولة الصناعية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

The role of industrial handling in the development of small and medium enterprises in Algeria

² د. بن سمينة دلال

جامعة بسكرة

bensmina.dalal@gmail.com

تاريخ النشر: 2018/12/30

¹ د. العلواني عديلة

جامعة بسكرة

Lal.adila@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/05/13

ملخص:

يشهد العالم اليوم تطورات سريعة ومتلاحقة أثرت على شكل ودور المؤسسات الاقتصادية، أولاً من خلال الاتجاه نحو الإعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل عن المؤسسات الكبيرة و العملاقة، وثانياً بتحويلها عن طريق المناولة الصناعية إلى مؤسسات مغذية لصناعات كبيرة، وبدأ هذا النشاط يتبع في دول العالم بشكل لافت مكن الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها، والتحكم في وسائل إنتاجها كما زاد من رفع قدراتها الإنتاجية والتنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى مساهمتها في تشغيل العمالة الوطنية وتقليل نسب البطالة ، وبالتالي رفع مستوى الدخل والرفاهية للمواطن .

الكلمات المفتاحية: المناولة الصناعية - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - تغذية الصناعات الكبيرة - زيادة القدرة التنافسية - زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract: Today the world is experiencing rapid and successive developments influenced the shape and role of economic institutions, first through the trend toward reliance on small and medium enterprises as an alternative to large enterprises, Secondly converted by industrial handling nutritious institutions to large industries, This activity grew at an accelerated pace in the countries of the world in a remarkable enabled small and medium industries of the optimal use of resources available to them, And control mechanisms of production, also increased by raising the productive capacity and competitiveness and increase its contribution to the GDP, Besides its contribution to the operation of national employment and reduce unemployment, thereby raising the level of income and living standards of citizens.

Key words: Industrial handling - Small and medium enterprises - nutritious institutions to large industries - increased competitiveness - increase in GDP

مقدمة:

تحتل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام مخططتي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك إنطلاقا من الدور الحيوي لهذه الصناعات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول. بحيث يمكن أن تخلق هذه المؤسسات فرص عمل مستقبلية والتخفيف من حدة مشاكل البطالة والفقر، وإحلال الإنتاج المحلي محل الواردات بما يدعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات والإقتصاد في الكثير من الدول في العالم، الأمر الذي يدعو لإعتبار دعم وتنمية هذه المشروعات هدفا استراتيجيا قومي شديدا الأهمية.

وتعد المناولة أو ما يسمى بالتعاقد من الباطن هو الخيار الإستراتيجي لضمان البقاء والإستمرارية في النشاط بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تقوم هذه المؤسسات بإنتاج منتج لصالح زبون آخر (مؤسسة كبيرة)، والذي يقوم ببيع هذا المنتج لصالحه، حيث تقوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هنا بتحضير بعض الخطوات الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة، وهذا من شأنه تعزيز الشراكة بين هذه المؤسسات ومنه يطرح الأشكال التالي حول دور المناولة الصناعية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وسيتم الإجابة عن هذا الإشكال من خلال التطرق للعناصر التالية :

1. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
2. أثر المناولة الصناعية في قيام شراكة بين المؤسسات
3. دور المناولة الصناعية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

I. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

إن التطرق إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب تحديد مفهوم دقيق وشامل لهذه المؤسسات، وكذا التعرف على أهم ميزات وأهميتها بالنسبة للإقتصاد وسبل تطوير نشاطها في الجزائر.

I. 1. صعوبة تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمثل تحديد تعريف شامل ودقيق لهذه المؤسسات خطوة رئيسية في طريق معالجة هذا الموضوع، خاصة مع العلم أن تحديد هذا التعريف يشكل عائقا أمام مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع، وذلك باعتراف العديد من الباحثين والمؤلفين وأيضا باعتراف الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية وترقية وإثراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع كله إلى الاختلاف الموجود في النشاط الاقتصادي من مؤسسة لأخرى،

والاختلاف الموجود كذلك بين درجة النمو الاقتصادي ومكانة هذه المؤسسات في السياسات التنموية من الدول الأخرى ويوضح هذا فيمايلي:¹

1. إختلاف درجة النمو الاقتصادي: يتمثل في التفاوت في درجة النمو الاقتصادي بين الدول حيث تنقسم هذه الأخيرة إلى دول متقدمة اقتصاديا صناعيا وتكنولوجيا تتمتع بنمو اقتصادي كبير ومستمر، ودول متخلفة اقتصاديا أو سائرة في طريق النمو، ذات نمو اقتصادي بطيء، فالمؤسسة الصغيرة في بلد متقدم كالولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة أو متوسطة في أي بلد نامي كالجزائر مثلا وهذا بالمقارنة مع حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها وعدد العمال الموظفين فيها.

2. إختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي: إن إختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي من مؤسسة لأخرى، وتنوعه من مؤسسات تستخدم الطبيعة كعنصر أساسي كالمؤسسات الفلاحية(الزراعة، الصيد، تربية المواشي... الخ) والمؤسسات الاستخراجية ومؤسسات تعمل على تحويل المواد الأولية وإنتاج السلع (المؤسسات الصناعية) ومؤسسات تعمل على تقديم خدمات للغير كمؤسسات النقل والمؤسسات المالية، أدى إلى صعوبة عملية تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات الصناعية مثلا تحتاج إلى استثمارات ضخمة وطاقت عمالية ومالية كبيرة على عكس المؤسسات الاقتصادية الأخرى التي يفرض عليها طبيعة نشاطها استثمارات بسيطة وطاقت عمالية كبيرة، كما نجد في المؤسسات الصناعية هيكل تنظيمي معقد يعتمد على توزيع المهام وتعدد الوظائف ومستويات اتخاذ القرار مقارنة مع المؤسسات الاقتصادية الأخرى حيث نجد هيكل تنظيمي بسيط.

3. إختلاف فروع النشاط الاقتصادي: يتفرع كل نشاط حسب الطبيعة إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية فينقسم النشاط التجاري مثلا إلى التجارة بالجملة أو التجارة بالتجزئة أو إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية، وتنقسم بقية الأنشطة بدورها إلى عدد من الفروع، ولذلك فإن كل مؤسسة تختلف حسب النشاط الذي تنتمي إليه، او على أحد فروعها من حيث كثافة اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في الصناعة الغذائية أو في مجال التجارة.²

I. 2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب الدول: وظهرت عدة تعريفات للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة بإختلاف خصائص الدول كمايلي:

1. تعريف الإتحاد الأوروبي: وقامالاتحاد الأوروبي بتعريفها كمايلي:³

تعد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسسات التي تمتلك المحددات التالية:⁴

- ✓ حجم تداول سنوي لا يزيد عن 28 مليون دولار أمريكي
- ✓ حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي
- ✓ عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250 عامل أو موظف

2. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: وحسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة الأعمال هذه، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك النوع من المؤسسات التي يتم إمتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة، حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، وقد إعتد على معياري المبيعات وعدد العاملين لتحديد تعريف أكثر تفصيلا، حيث حدد هذا القانون هذه المؤسسات كمايلي:⁵

- ✓ مؤسسات الخدمات والتجزئة من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- ✓ مؤسسات تجارية بالجملة من 5_15 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- ✓ المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل.

3. أما فرنسا تعرفها : وذلك وفق التعريف الذي تبناه الكونفيدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها هي المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يتولى فيها قائدها شخصا مباشرة المسؤوليات المالية والاجتماعية والتقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة.⁶

4. التعريف البريطاني: حسب التعريف الصادر في 1985 فإن المشروع الصغير والمتوسط يعرف أنه ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية:⁷

- ✓ حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي.
- ✓ حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن 65.6 مليون دولار أمريكي
- ✓ عدد من العمال والموظفين لا يزيد عن 250 مواطن

5. تعريف بلدان جنوب شرق آسيا: تعتمد في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دراسة حديثة قام (بروش) و(هيمنز) بتصنيف يعتمد بصفة أساسية على معيار العمالة، حيث أصبح هذا التعريف معترف به لدى هذه الدول وهذا وفق مايلي:

- ✓ مؤسسات عائلية حرفية من 1 إلى 9 عمال
- ✓ مؤسسات صغيرة من 10 إلى 49 عامل
- ✓ مؤسسات متوسطة من 50 إلى 99 عامل
- ✓ مؤسسات كبيرة أكثر من 100 عامل

I. 3. تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : لقد تم الإعتماد في تعريف هذا النوع من المؤسسات في التشريع الجزائري على معياري عدد العمال والجانب المالي، حيث أشارت الجريدة الرسمية في المواد 4 و5 و6 إلى مايلي:⁸

المادة الرابعة: ويقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج سلع أو خدمات، بحيث تشغل فيها من 1 إلى 250 عامل، ورقم أعمالها السنوي يتراوح ما بين 2 مليار دينار أو ميزانية عامة سنوية تتراوح ما بين 100 و500 مليون دينار.

المادة الخامسة: وأشارت إلى تصنيف المؤسسات المتوسطة بأنها تلك التي تشغل ما بين 50_250 عامل، ورقم أعمالها يتراوح ما بين 200_2 مليار دينار أو ميزانية عامة سنوية تتراوح بين 100 و 500 مليون دينار.

المادة السادسة: وتصنف هنا المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل من 10 إلى 49 عامل، ورقم أعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار، وميزانية عامة سنوية لا تتجاوز 100 مليون.

المادة السابعة: تصنف المؤسسات المتناهية الصغر أو الصغرى إلى تلك التي تشغل ما بين 1_9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، أو ميزانية عامة سنوية لا تتجاوز 10 مليون دينار. وتلخص التصنيفات الأربعة السابقة في الجدول التالي :

المعيار نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
المؤسسة المصغرة	1 _ 9 عامل	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
المؤسسة الصغيرة	10 _ 49 عامل	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
المؤسسة المتوسطة	50 _ 250 عامل	200 مليون _ 2 مليار دج	100 _ 500 مليون

I. 4. مميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدة مميزات تختصر في النقاط التالية:⁹

- **الجمع بين الإدارة والملكية:** حيث أن صاحب المشروع غالبا ما يكون المدير في المشروع ومن ثم يتمتع باستقلال في الأداء وقضاء ساعات طويلة في العمل اليومي تتجاوز أربعة عشر ساعة يوميا، ومن هنا فإن الموظفين يعتبرون جزء من الأسرة العمالية.
- **صغر حجم رأس المال:** نسبيا نظرا لصغر حجم المشروع الصغير مقارنة بالمشروعات الكبيرة، ولأنه لا يحتاج لمساحة كبيرة لأداء نشاطه، ولانخفاض احتياجاته من البنية الأساسية والاعتماد على

التكنولوجيا البسيطة منذ البداية.

- تقدم المشروعات الصغيرة السلع والخدمات: والتي تتناسب مع متطلبات السوق المحلي والمستهلك المحلي مباشرة، مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة الإنتاج.
- إرتفاع قدرتها على الابتكار: وذلك لإرتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم.
- الإلمعان في التخصص: والذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة ومن جهة أخرى إرتفاع مستوى المهارات للعمالة المشتغلة فيها.
- لا تتطلب كوادرات إدارية ذات خبرة كبيرة: مما يقلل من كلفة التدريب والتأهيل للموارد البشرية وبالتالي ينعكس على تكلفة المنتجات.

- منتجات بعض هذه المشروعات تستخدم مدخلات لمشروعات أخرى.
- لها القدرة على التفاعل وذلك بمرونة وسهولة مع متغيرات السوق ومتطلباته.
- تساعد على خلق التوازن الصناعي بين الريف والحضر.

I. 5. أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة : وتبرز أهميتها من خلال النقاط التالية:

1. نشاطات الإستيراد والتصدير: تعتبر جميع الأسواق المتاحة أمام المشروعات الصغيرة أسواق عالمية، بما في ذلك السوق المحلي، ذلك أن الشارع الرئيسي في أي مكان هو عالم المشروع وهذا ما صرح به "يورته"، حين أشار في معرض كلامه إلى أن هناك نفحة عالمية لجميع الأعمال والأنشطة التجارية هذه الأيام، وتمارس العديد من المشروعات الأعمال التصدير والإستيراد مباشرة، وهناك القسم الأكبر من المشروعات يمارس هذا النشاط بشكل غير مباشر.

ويعتقد الكثيرون منا بأن الشركات والمشروعات الكبيرة هي فقط من يمارس أنشطة التصدير والإستيراد، متناسين أن الحقائق تشير إلى أن غالبية أنشطة التصدير والإستيراد تمارسها مشروعات أخرى كبيرة، ذلك أن هذا النوع من النشاط يعود بالمرودود الجيد على المشروعات الصغيرة.¹⁰

وتشير الإحصائيات بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنحو 25% إلى 35% من الصادرات العالمية للمواد المصنعة، وتشير التقديرات لمنظمة التنمية والتعاون الإقتصادي إلى أن معدل مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات لدول المنظمة بلغ حوالي 26% من إجمالي الصادرات، وتحتل الصناعات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية المركز الأول بنحو 53% تليها الدنمارك وسويسرا بنحو 46% و 40% على التوالي ثم السويد بنحو 30% تليها فرنسا وهولندا بـ 26%. أما في بعض

الدول الآسيوية فبلغت نسب مرتفعة وعالية جدا ب60% في الصين 56% من تاوان 40% و في كوريا.¹¹

إن خلق فرص عمل أكبر وتوفير واستمرارية لتشغيل الشباب، والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها غالبية الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا مما تكلفه في حالة خلق فرص العمل بالصناعات الكبرى ومن ثم تخفيف العبء على ميزانيات الدول المختلفة في هذا المجال.¹² وقد كان هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على قدرة المؤسسات الكبيرة على توفير فرص عمل كافية لامتنعاص البطالة المنتشرة واستيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة التي تضاف كل عام إلى القوة العاملة، ويرجع هذا الدور إلى كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكثفة العمل وتستخدم فنون إنتاجية بسيطة، وهذا يتناسب مع وفرة عنصر العمل وندرة رأس المال في معظم الدول النامية، وهذا ما يجعل المؤسسات الصغيرة تكتسي أهمية خاصة في هذه البلدان.

2. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجديد والابتكار: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مصادر الإبداع والابتكار، لدرجة أنها تتفوق على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة فهي تساهم بنحو 20% من مجال الابتكارات التكنولوجية في الولايات المتحدة، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل بحكم طبيعتها إلى الابتكار، كما أنها تطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق خلال مدة زمنية تصل إلى 2.2 سنة مقابل 3 سنوات في المؤسسات الكبيرة، وما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البحث هو هيكلتها التنظيمية البسيط التي تمكنها من الاستجابة للتغيرات التي تحدث في الأسواق والبيئة الخارجية، كما أنها تتميز بسهولة الاتصال الداخلي بين القاعدة والمسير.¹³

3. تعد أداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية: عند تطبيق استراتيجيات إنتاج بدائل الواردات لتوفير حاجة السوق من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة، بالإضافة إلى قدرتها واعتمادها على الخامات المحلية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، إن انتشار طريقة الإنتاج على دفعات لمواجهة طلبات صغيرة من السلع أو خدمات معينة ساهم في إنشاء هذه المؤسسات الصغيرة لتقوم بأداء هذه الأعمال وجعلها أكثر قدرة على الاستجابة السريعة لمتطلبات المستهلكين.¹⁴

4. قيام هذه المؤسسات بالتخصيص في العمليات الإنتاجية التي تحجم المؤسسات الكبرى القيام بها: من خلال مايلي:

- نجاح الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التركيز على التصنيع لبعض الكيماويات الناتجة عن

تكرير البترول، ومن هنا فإن زيادة الناتج المحلي من خلال هذه المؤسسات سوف يؤدي إلى تخفيض الواردات السلعية التي ليس لها البديل المحلي، كما سوف تساهم في زيادة الصادرات غير البترولية. -سرعة التطور التكنولوجي أدت إلى زيادة التقنية الإنتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات، وهذا ما أدى إلى إقامة مصانع أصغر حجما وأقل تكلفة استثمارية، حيث يركز كل مصنع على إنتاج عدد قليل من السلع في إطار عقود المناولة مع المؤسسات الكبيرة.

-تساهم هذه المؤسسات في إنشاء صناعات محلية جديدة وتطوير الصناعات القائمة، كذلك تساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية وتوفير مستلزمات الإنتاج التي تحتاجها المؤسسات الصناعية الكبيرة.

I 6. تجربة الجزائر في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: شرعت الجزائر منذ عدة سنوات في وضع برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهدف إلى:¹⁵

✓ تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات حسب ما تقتضيه الأولوية، وذلك بإعداد دراسات شاملة ودقيقة لكل الظروف السائدة بكل ولاية وخصوصية فروع النشاط بها، مما يمكن من دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من تجميع الإمكانيات المحلية.

✓ تأهيل المحيط التي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالبحث عن سبل التنسيق والتكامل بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها.

✓ ضبط مخطط للتدريب والتكوين عن طريق المساهمة في تمويل برنامج يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين، وتحسين المستوى التنظيمي والتسييري، وكيفية امتلاك القواعد العامة للنوعية العالمية ومخططات التسويق.

✓ تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج، بخلق نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذي تنافسية وفعالية في سوق مفتوح. ويكون ذلك بواسطة تطوير وتنمية اجتماعية- اقتصادية مستدامة على المستوى المحلي والجهوي للوصول إلى إنشاء قيم مضافة ومناصب شغل دائمة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.

I 7. ترقية المناولة والشراكة : انطلاقا من أهمية المناولة الصناعية تم إنشاء مجلس وطني لترقية المناولة يلتقي فيه الممولون والمؤسسات الصناعية الكبرى لتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع العام والخاص وكذا الشركاء الأجانب، وتعمل الحكومة من خلال برنامج تحسيبي تجاه المتعاملين الاقتصاديين للاندماج في فضاءات ترقية المناولة المتواجدة حاليا (بورصات المناولة الأربع، والمجلس الاستشاري لترقية المناولة). والملاحظ في هذا الإطار محدودية الجهود المبذولة إلى حد الآن من طرف منظمات

أرباب الأعمال التي لم تتمكن بمفردها من تنظيم سوق المناولة المحلي. مما دفع بالسلطات العمومية قصد التغلب على هذا النقص إلى إصدار تعليمات للمؤسسات العمومية تمنح فيها الأولوية في الصفقات الخاصة بالمناولة للمتعاملين الجزائريين.

وتأتي عملية ترقية المناولة أو التعاقد من الباطن في كل التجارب الدولية كخيار استراتيجي لضمان بقاء عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تقوم هذه المؤسسات بإنتاج السلع والمنتجات لصالح المؤسسات الأخرى الكبيرة وتقوم ببيعها لها وفق عقود محددة.¹⁶

II. المناولة الصناعية لتدعيم الشراكة بين المؤسسات:

نشاط المناولة الصناعية، يتسع في دول العالم المتقدم ويغطي نسبة كبيرة من إنتاجها الصناعي، تزيد عن 15 في المائة بدول الاتحاد الأوروبي، و35 في المائة في أميركا....، فالدول المتقدمة رأت في المناولة وسيلة فعالة لتكثيف النسيج الصناعي، من خلال بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي لها مساهمة كبيرة في تقوية هيكل الاقتصاد فإني اليابان مثلا توجد ستة ملايين مؤسسة صغيرة و متوسطة، وفي فرنسا هناك مليونين وستمئة ألف مؤسسة حسب إحصاءات في أواخر سنة 2003، و نفس هذه الإحصاءات تشير إلى ما بين 70% و 80% من هذه المؤسسات هي عبارة عن مؤسسات مناولة. فقد كان للمناولة دور مهم في تمكين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها، والتصرف الدقيق والمحكم في وسائل إنتاجها، وتنمية وتنظيم النشاط الإنتاجي في الوحدات الصناعية ورفع قدرتها الإنتاجية والتنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وكذا رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية من خلال تخفيض نسبة البطالة وزيادة فرص التشغيل، وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية تسمح بالاندماج شيئا فشيئا في الاقتصاد العالمي.¹⁷

II. 1. تعريف المناولة ومزاياها : وتلخص من خلال مايلي:

1. تعريف المناولة: وسنورد فيما يلي أهم التعاريف التي تناولت المناولة:

أ- تعريف المناولة حسب المركز الوطني للمقاولات منالباطن CENAST: تعرف المناولة (المقاول من الباطن) على أنها "النشاط الذي من خلاله يتم تصنيع منتوج أو عدة مركبات تسمى القطع لحساب المؤسسة التي تعطي الأوامر وحسب الخصائص التقنية التي تحددها تبعا للنتيجة الصناعية المراد الوصول إليها".

ب- تعريف حسب التشريع الفرنسي: و تناول تعريف المقاول من الباطن على النحو التالي: "المقاول من الباطن هي العملية التي من خلالها تطلب مؤسسة تسمى المؤسسة التي تعطي الأوامر من

مؤسسة أخرى تسمى المقاول من الباطن تنفيذ جزء من العملية الانتاجية حسب عقد تحدد بنوده المؤسسة الأولى".

2. مزاي اللجوء إلى عقود المناولة: إن للمناولة العديد من المزايا سواء بالنسبة للأمرين بالعمل أو المناولين (المنفذين) و لعل من أهمها مايلي:¹⁸

❖ **المزايا بالنسبة للأمرين بالعمل:**

■ **خفض التكاليف:** هناك أسباب عديدة تدفع شركات تعاقدية من الباطن لأجل خفض تكاليف الإنتاج منها:

✓ أن المناولين من الباطن على درجة عالية من التخصص وأكثر كفاءة في العمليات الإنتاجية، بالإضافة إلى الأداء بسعر أقل مقارنة بالمقاولين الرئيسيين.

✓ المقاولين من الباطن يكونون على درجة عالية من المرونة حيث بإمكانهم اتخاذ القرارات بشكل أسرع كما يمكنهم تغيير الجداول الزمنية للإنتاج أو تعديلها بسهولة أكبر

✓ من خلال الاعتماد على المقاول من الباطن فإن المصاريف العامة والتكاليف الإدارية تكون أقل.

✓ المناولين عموما يستعملون المعدات والآلات بشكل أقل، فضلا عن ورش عمل أبسط من الشركات الكبيرة.

■ **تحقيق أفضل جودة:** إن البحث عن المنتجات ذات الجودة العالية والموثوقية العالية في البيئة المتغيرة والمتطورة يدفع الشركات إلى الاستعانة بالمصادر الخارجية، حيث لا يمكن للمتخصصين الداخليين تلبية المعايير المطلوبة وبالتالي يتم اللجوء إلى المستوى العالي من المهارات والخبرات المتخصصة والمتوفرة لدى المناولين الخارجيين.

■ **مرونة النفقات:** بدلا من استغلال الأشخاص والمعدات التي تعد تكاليف ثابتة في العملية الاستثمارية، يمكن للشركة الراغبة في العمل أن تدفع للمناولين رسوم الخدمات - التي تعد تكاليف متغيرة - وبالتالي سيجنبها ذلك ربط مواردها المالية بمجموعتين كبيرتين من المخاطر الاستثمارية وتحويلها للمنفذ.

■ **المناولة آلية فعالة لمسايرة تقلبات السوق:** بعبارة أخرى فإن استخدام المقاولين من الباطن الخارجيين (الدوليين) هو بمثابة وسيلة للتحوط ضد تقلبات الطلب في السوق، فعندما يواجه المؤسسات الاقتصادية زيادة مؤقتة في الطلب في السوق أو وجود تغييرات موسمية فإنهم يواجهون ذلك إما من خلال زيادة الاستثمارات المالية في المعدات والآلات والمصانع أو يلجؤون إلى التعاقد من

الباطن في الأنشطة المعنية.

■ المناولة تعد وسيلة للوصول إلى المناطق ذات فرص النمو المحتملة: تتيح المناولة لرجال الأعمال فرصا للدخول إلى الأسواق التي ترتفع فيها القدرة، مع زيادة فرص النمو بها.

❖ المزايا بالنسبة للمناولين:

■ تحقيق الكفاءة والإنتاجية العاليتين: إن اتفاقيات التعاقد الصناعي تسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة المتعاقدة من الباطن من الحصول على جديد التكنولوجيا وتصميم المنتجات، وهذا يؤدي في النهاية إلى زيادة القدرة على البحث والتطوير والنمو والابتكار في التكنولوجيا أو العمليات الإنتاجية.

■ الاستخدام الأمثل للقدرات المتاحة: تمكن المناولة الشركات من زيادة معدل الاستفادة من القدرات المتوفرة وتحسين الإنتاجية لرأس المال والعمل، حيث أن استغلال هذه القدرات يساعد على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الكفاءة والدخل وهو ما من شأنه خلق فرص عمل.

■ تحقيق وفورات الحجم: من خلال التركيز على نشاط واحد أو تخصص، يمكن لعرضي الخدمات التعهد بتقديم هذه الوفورات الحجم مع زيادة مزايا التكلفة التي تقدمها هذه الشركات التي تقوم بتوفير المعدات الأصلية هذه الوفورات تكون ناتجة من وجود مرافق وشبكات أكبر حجما وأكثر كفاءة.

■ نقل التكنولوجيا: اتفاقيات المناولة تكون بمثابة آلية وأداة قوية لرفع المستوى التكنولوجي للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجال المناولة، فمن خلال الانخراط في اتفاقيات التعاون النشط مع شركات كبيرة، موردين ومقاولين آخرين يتم الاستفادة من التكنولوجيا المنقولة، والتي تشير هنا إلى جميع أشكال الأصول المادية المعارف والمهارات والقدرات البشرية.

■ التقليل من المخاطر: فاللجوء إلى المناولة قد يكون وسيلة للحد من المخاطر التجارية وعدم التأكد، وتعرض أسهم الشركات للتقلبات وهو ما من شأنه زيادة معدل الربح بناء على طلبات خاصة وتحسين شروط الدفع.

■ الدعم المالي: حيث أن المؤسسات الاقتصادية تقدم لمقاوليهم من الباطن مساعدات مالية كما يستفيد هؤلاء المناولين من فرص الحصول على الائتمان من الجهات المانحة لهذا الأخير.

II. 2. دور المناولة في تعزيز الشراكة بين المؤسسات:

يعتبر نظام المناولة من أهم الأساليب التي تعمل الدولة على انتشاره وخلق قاعدة عريضة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة المغذية والمكملة نظرا للدور الهام الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية

الصناعية من خلال: تعزيز الترابط والتكامل بين الصناعات الصغيرة والصناعات الأساسية الكبيرة، وتمثل هذه الأهمية في النقاط التالية:

- تقوم المنشآت الصغيرة بإنتاج كميات من المكونات أو الأجزاء الوسيطة حسب طلبات التعاقد بتكلفة أقل وجودة أعلى عما إذا تم انتاجها في الشركات الكبيرة الأم.
- يساعد هذا النظام على تطوير وتنويع المنتجات طبقا لاحتياجات السوق - كما يساعد على الاستغلال الأمثل للطاقت المتاحة وتأهيل الوحدات الصناعية بما يعظم قدرتها على تصدير منتجاتها ومواجهة المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.
- تستفيد المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الشركة الأم في ظل نظام التعاقد من الباطن بالحصول على التكنولوجيا الحديثة لتطوير وسائل الانتاج وأساليب الإدارة.
- يساعد نظام المناولة الصناعية على تعميق التصنيع المحلي وزيادة الإمكانات التصنيعية خاصة في المعدات الاستثمارية وإحلال المنتجات المحلية محل الواردات.
- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والتصرف الدقيق والمحكم في وسائل انتاجها.
- تنمية وتنظيم النشاط الانتاجي في الوحدات ورفع قدرتها الانتاجية والتنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
- تساهم بشكل غير مباشر في تشغيل العمالة الوطنية وتقليص نسب البطالة وبالتالي رفع مستوى الدخل ورفاهية المواطن.
- دعم النسيج الصناعي المحلي وتشجيع المؤسسات الصناعية على التخصص في مجال التقنيات الحديثة، ويكون بذلك توزيع العمل بين المؤسسات الصناعية أكثر إحكاما، وتوازنا وتساعد الجودة العالية في الإنتاج والسرعة في الانجاز على مواكبة التطور العالمي والمنافسة الدولية.
- تساعد في الحد من نزيف العملات الصعبة الذي يستخدم في استجلاب منتجات من الخارج تنتج محليا أو يمكن انتاجها بجودة عالية.

II. 3. تطور المناولة الصناعية: وسيتطرق إلى مايلي:

1. مراحل ظهور المناولة الصناعية: إن تطور المناولة مرتبط أساسا بتاريخ الصناعة، وقد مرت بالمراحل

التالية:¹⁹

أ. مرحلة الصناعة التقليدية: عند ابتكار السيارة كانت في أولى مراحل تطورها تصنع من طرف الصناعيين بطريقة تقليدية، بحيث كانت جميع القطع المكونة لها تنجز عن طريق اليد أو بواسطة

آلات بدائية، وقطع الغيار لا تستبدل بل هي ثابتة، كما أن التعاون بين المؤسسات لم يكن موجودا بل الحيلة وعدم الثقة بين مختلف المؤسسات هو الذي كان يجبر على المناخ في تلك الحقبة من الزمن، وهذه الخاصية لم تكن تتمتع بها صناعة السيارات فقط بل كانت تشمل جميع الصناعات.

ب. **مرحلة الصناعة المكثفة:** تحت ضغط قانون اقتصاد السوق والمتطلبات الاقتصادية العالية، عرفت الصناعة ثورة أولى مع ظهور الصناعة المكثفة التي كان ينبغي عليها سد الاحتياجات الخاصة لتطوير المنشآت القاعدية (السكة الحديدية، الجسور، السكن...)، وبعد ذلك الاحتياجات الكبيرة من العتاد لمواجهة الحرب العالمية الأولى (1914-1918)... ففي سنة 1914، تم القيام بأول عملية تصنيع مكثفة، وأنجزت أول سلسلة لتركيب السيارات والتي عرفت فيما بعد بالتاليورية، وتم من خلالها إنجاز كمية كبيرة من القطع في وقت قياسي مع تخفيض سعر التكلفة .

لقد كانت مفخرة الصناعيين خلال تلك الحقبة هي أنهم يقومون بعملية التصنيع جميعا بمفردهم، وأن الشركات الكبرى كانت تملك المواد الأولية بمفردها ولا تحتاج لمصرف آخر لتزويدها بالمواد التي تتطلبها العملية الإنتاجية.

ج. **مرحلة ظهور الصناعة و المناولة الصناعية :** في هذه المرحلة الصناعيون الكبار أبدعوا في وضع مقاييس داخلية من أجل عقلنة احتياجاتهم في قطع الغيار وبعض المكونات الأخرى التي تدخل في منتجاتهم، وبفعل متطلبات الإنتاج والمنافسة راح الصناعيون يستثمرون في مجال التجهيزات الدقيقة في جميع المجالات واعتمدوا في ذلك على اختصاصيين أكفاء .

ولقد عجلت الحرب العالمية الثانية (1939-1945) من زيادة الاحتياجات الصناعية لمواجهة طلبات تدعيم احتياجات الحرب الكبيرة من جهة، واحتياجات إعادة الإعمار للبلدان المتضررة من جراء الصراع العالمي، في هذا المناخ بدأ يظهر دور المناولة الصناعية في سد احتياجات المعارك الطاحنة من العتاد الحربي كالنقل والهيكل القاعدية وهكذا تحول الحرفيون الصغار إلى صناعيين، وتمثلت الصناعات آنذاك في: التصليح والصيانة، صناعة قطع الغيار واللوازم الاستهلاكية، صناعة القطع المنفصلة للتركيب الأولي، صناعة قطع معدة للتجميع، صناعة المنتجات النهائية.

وشينا فشيئا وجد الصناعيون أنفسهم أمام مواجهة الظروف التنافسية التي أجبرتهم على البحث عن الإنتاجية والجودة، وفي هذا الجو ظهر مجال المناولة الصناعية، الذي يستطيع تلبية احتياجات الصناعيين بسبب المهارة والقدرة المتوفرة وكذلك التخصص وسعر التكلفة.

أما في سنوات الستينيات، فقد قام الصناعيون اليابانيون بدراسة خصائص إنتاج الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وقاموا بتحديد مساوئ الإنتاج المكثف، وطوروا طريقة جديدة للإنتاج معتمدة على الجودة والتخصص وكذلك الوقت.

هذه الطريقة سمحت لهم بتحقيق إنتاجية عالية، واعتمدت فيما بعد من طرف جميع الصناعيين في العالم بداية الثمانينات، وهذا بدوره سوف يجزنا إلى وضع حيز تطبيق المواصفات العالمية وتطوير العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في المناولة الصناعية من حيث القدرة، التخصص والصيانة، فالصناعيين يلجؤون إلى الماولين وذلك إما لأسباب اقتصادية أو ظروف خاصة بالإنتاجية، فالمؤسسة المعزولة لا يمكنها الحصول على استثمارات تستطيع من خلالها تحقيق الأهداف المبرمجة. أما في التسعينات فأصبحت المناولة التخصصية هي القاعدة العامة وعلى الماولين أن يعتمدوا وظائف أوسع .

2. تعريف المناولة الصناعية: وتعرف كمايلي:²⁰

" وهي جميع العلاقات التعاونية التكاملية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر خلال مراحل العملية الإنتاجية، بموجبها تقوم منشأة مقدمة للأعمال بتكليف منشأة أو أكثر(تسمى منفذة للأعمال أو مناولة أو مجهزة) متخصصة لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدد مسبقا و ملزم للطرفين.²¹

و بعبارة أخرى فإنه يصطلح بمفهوم المناولة على جميع عمليات الإنتاج أو الخدمات الصناعية التي تنجز و فق معايير وخصائص فنية محددة من طرف المقاولات الزبونة المسماة بالأمرة بالأعمال. والمقاولات التي تنجز هذه الأعمال تسمى "مناولة" والمعايير التقنية هي ملك للمقاولات الزبونة، وحتى إذا كان المناول قد ساهم في دراسة المنتج فان الأمر بالأعمال هو صاحب الملكية الصناعية، فإذا هو قانونيا يعتبر مسؤولا عن أي خلل في التصور. في حين أن المناول يتحمل مسؤولية أي خلل في الإنتاج.²²

أ. دوافع وأهداف المناولة الصناعية : تتعدد الدوافع المحفزة على الاهتمام بهذا النوع من المشروعات ، و تنبع هذه الدوافع أساسا من الأدوار التي تلعبها في العديد من مجالات التنمية:²³

- فهي مصدرا مهما للاستخدام ولتوفير فرص العمل،
- لزيادة التراكم الرأسمالي، وتعبئة المدخرات القومية،
- المساهمة كصناعات فرعية و مغذية للمشروعات الكبيرة،

• تلبية جزء من السوق المحلي خاصة من السلع التي يمكن إنتاجها بشكل اقتصادي

ب. أهداف المناولة الصناعية فهي تتمثل في الآتي:²⁴

- تنمية التخصص و تقسيم العمل ،
- توسيع قاعدة النسيج الصناعي،
- تعزيز التشابك والتكامل الصناعي،
- تحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات الانتاجية،
- تشجيع التنمية الجهوية.

3. صيغ المناولة الصناعية: يتميز أسلوب المناولة الصناعية بالمرونة والقدرة على الاستجابة للاستخدامات المختلفة ويأخذ أشكالا متعددة ومتنوعة حسب الأهداف والأعمال المطلوب إنجازها، مثل:²⁵

- **مناولة طاقة الإنتاج:** حيث تقوم المؤسسة الأمرة بالأعمال بإبرام عقود مناولة مع منشآت أخرى متخصصة إما بصفة مؤقتة أو بشكل دائم رغبة منها في الاحتفاظ بطاقة إنتاجية خاصة بها.
- **مناولة الاختصاص:** في هذه الصيغة تتعاقد المؤسسة الأمرة بالأعمال مع مؤسسة (أو مؤسسات) متخصصة تتوفر فيها التجهيزات والكفاءات اللازمة لتوفير احتياجاتها من المواد أو الخدمات المطلوبة نظرا لعدم توفر المؤسسة الأمرة بالأعمال على التجهيزات والكفاءات اللازمة.
- **المناولة الوطنية:** في هذه الصيغة، تتمتع المؤسسة المتعاقدة بنفس الجنسية وتزاول نشاطها داخل حدود وطنها.
- **المناولة الدولية:** حيث تتمتع المؤسسات المتعاقدة بجنسيات مختلفة مهما كانت الدولة التي تمارس فيها عملها.

III. دور المناولة في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسط في الجزائر: وسيتطرق هنا إلى واقع المناولة وتأثيرها على نشاط وإستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

III. 1. واقع المناولة الصناعية في الجزائر: أصبح الوعي بأهمية دور المناولة في تحقيق التنمية الصناعية، في تزايد كبير لدى الجهات المعنية في الجزائر. وقد انطلقت التجربة الجزائرية في مجال المناولة الصناعية، مع مطلع التسعينيات بالتعاون مع منظمة اليونيدو باعتبارها الوكالة المنفذة لبرنامج الإنماء للأمم المتحدة الذي يتولى جانب التمويل.

1. تطور الإطار التنظيمي والتشريعي للمناولة بالجزائر: لم تغطي المناولة في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1963-1988 باهتمام السلطات العمومية، نظرا لطبيعة النظام السياسي السائد آنذاك، و الذي لم يسمح ب بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة غير تلك التابعة للقطاع العام وبصورة جد محدودة، و هذا رغم إشارة التقرير التمهيدي للمخطط الرباعي (1974-1977) إلى الدور الذي تلعبه المناولة باعتبارها أسلوب هام في تحقيق الانسجام في عملية تصنيع السلع التجهيزية والسلع التحويلية، كما تناول القانون المدني الصادر في 26.09.1975 المناولة الفرعية بشكل عام بمناسبة تطرقه للعقود الواردة على العمل، حيث قرر حق المناول الفرعي في إقامة دعوى مباشرة ضد رب العمل عند امتناع المناول الأصلي عن دفع مستحقات الأعمال المنجزة.²⁶

مما بين أنه لم تكن هناك سياسة واضحة للمناولة، فمن الناحية الاقتصادية يلاحظ غياب لكل أنواع التنسيق بين الوحدات الداخلية للمؤسسة والمؤسسات المناولة، أما من الناحية التشريعية فلا وجود لنصوص قانونية تتناول المناولة بالدراسة من كل جوانبها.

لكن مع بداية سنة 1988، شرعت الجزائر في إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية والقيام بإصلاحات اقتصادية، حيث أعادت الاعتبار للاستثمارات الخاصة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال صدور قانون رقم 88-25 المؤرخ في 19.07.1988 والمتعلق بالاستثمار، والذي كان له دور كبير في إعطاء دفع قوي لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها المؤسسات المناولة، والسماح لها بالاستثمار في مجالات متعددة.

واستمرارا في سياسة الإصلاحات الاقتصادية، قامت الجزائر بتقسيم و خصوصية المؤسسات العمومية، مما أدى إلى ظهور العديد من المؤسسات المناولة كفروع للشركات الكبرى.

ومع بداية التسعينيات جاء قانون الصفقات العمومية الصادر في 09.11.1991 المعدل والمتمم بموجب المرسوم رقم 03-301 الصادر في 11.09.2003 والذي خصص قسم منه للمقاولة الفرعية باعتبارها وسيلة من وسائل تنفيذ المشاريع الكبرى، ثم إنشاء البورصة الجزائرية للمناولة و الشراكة في 11 ديسمبر 1991 وفقا لتوصيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية و بمساعدة وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة و التي أعطت دفعا قويا في مجال إقامة علاقات مناولة.

وفي الواقع لم يكن هناك نص قانوني صريح يترجم اهتمام الدولة بقطاع المناولة ضمن الخيارات الإستراتيجية للنهوض بالقطاع الصناعي في الجزائر، وقد سد هذا الفراغ نسبيا بصدور القانون

التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث ركز على ضرورة الاهتمام بالمناولة باعتبارها أحسن تكتيف لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأكثر النشاطات جلبا للإستثمار.

وانطلاقا من هذا القانون وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية لتنظيم وترقية المناولة، والتي تجسدت في إنشاء المجلس الوطني للمناولة وكذلك إنشاء شبكة بورصات المناولة

3. التدابير القانونية المتخذة: وتمثلت من خلال:²⁷

❖ القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وضعت إطار قانوني يسعى إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المناولة التي تهدف إلى تكتيف النسيج الصناعي وإنشاء صناعات المجاورة.

هذا الإطار القانوني يتمثل في إصدار القانون رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي ثلاثة أبواب وستة فصول.

الباب الأول: أحكام عامة

الفصل الأول: مبادئ عامة، الفصل الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الباب الثاني: تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الأول: الإنشاء، الفصل الثاني: الاستغلال، الفصل الثالث: ترقية المناولة، الفصل الرابع: تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الباب الثالث: أحكام ختامية.

إنشاء مجلس وطني مكلف بترقية المناولة

إن أحكام المادتين 20 و 21 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنص على ما يلي:

المادة 20 : تعتبر المناولة الأداة المفضلة لتكتيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتحضي المناولة بسياسة ترقية وتطوير بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

المادة 21: يؤسس مجلس وطني مكلف بترقية المناولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة. وتشكل من ممثلي الإدارات والمؤسسات والجمعيات المعنية بترقية المناولة.

❖ إنشاء أجهزة لترقية و تطوير المناولة و الشراكة:

■ إنشاء شبكة لبورصات المناولة و الشراكة :

إن البرنامج الجزائري لإنشاء بورصات المناولة والشراكة تم إنجازه بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) في إطار مشروعين هما :

- مشروع PNUD-DP/ALG/01990 الموقع في سبتمبر 1990 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة الجزائرية.

- مشروع PNUD/ALG/95/004 الموقع في 9 أكتوبر 1996 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة للشرق وبورصة المناولة والشراكة للغرب
أما بورصة المناولة والشراكة للجنوب فتم إنشاءها بمبادرة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم أدمجت في مشروع PNUD/ALG/95/004.

إن بورصات المناولة و الشراكة عبارة عن جمعيات ذات منفعة عامة و ذات هدف غير مربح وتخضع للقانون رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات.

❖ برنامج عملي للتطوير و ترقية المناولة

- * تنظيم ملتقيات متخصصة لتطوير و ترقية المناولة
- * تنظيم معارض متخصصة لتطوير و ترقية المناولة
- * نظام الإعلام.

III. 2. دور المناولة في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: من خلال الدراسة والتحليل السابقة، يمكن القول أن المناولة تساهم بشكل كبير في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تظهر أهميتها في تطوير وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من السياسات والتي من بينها:

- الترويج لمشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة المغذية والمكملة للصناعات الكبيرة.
- العمل على تحسين مستوى الأداء الاقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المجال الصناعات المغذية.

■ وتعمل الدول المتقدمة على انتشار نظام المناولة وخلق قاعدة عريضة من المنشأة الصغيرة والمتوسطة المغذية والمكملة نظرا للدور تلعبه في دفع عجلة التنمية الصناعية من خلال تعزيز الترابط والتكامل بين الصناعات الصغيرة الأساسية الكبرى، هذا الدور في العديد المزايا، والتي نذكر من بينها:

- ✓ قيام المنشآت الصغيرة في ظل هذا النظام، بإنتاج كميات من المكونات أو الأجزاء الوسيطة حسب طلبات التعاقد بتكلفة أقل وجودة أعلى عما تم إنتاجه في الشركات الأم.
- ✓ يساعد هذا النظام على تطوير وتنويع المنتجات طبقا لاحتياجات السوق، يساعد على الإسغلال الأمثل للطاقت المتاحة وتأهيل الوحدات الصناعية.
- ✓ تستفيد المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الشركة الأم في ظل التعاقد من الباطن بالحصول على التكنولوجيا الحديثة لتطوير الوسائل الإنتاج وأساليب الإدارة.
- ✓ يساعد نظام المناولة على تعميق التصنيع المحلي وزيادة الإمكانات والمعدات الاستثمارية وإحلال المنتجات الوطنية محل الواردات.

وبالتالي من خلال هذه السمات التي يكتسبها نظام الإنتاج المحدد سيؤدي ذلك بالمؤسسة المناولة إلى تعزيز المركز التنافسي لها وذلك من خلال تقوية العلاقة ما بين المؤسستين المناولة والآمرة، فالتبادل الآلي للمعطيات يسمح بتقديم منتج بأحسن جودة.

III. 3. إستراتيجية الجزائر في المجال ترقية المناولة: لقد وضعت الجزائر استراتيجية وطنية لتنظيم وترقية المناولة، والتي بدأت تتضح معاملها بإنشاء المجلس الوطني للمناولة والذي تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03_188 المؤرخ في 22 أبريل 2003 ويتجلى دوره فيمايلي: ²⁸

- ✓ العمل على تشخيص التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة.

- ✓ تقديم اقتراحات من شأنها تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني.
- ✓ ترقية الشراكة مع أرباب العمل سواء كانوا وطنيين أو أجانب.
- ✓ تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينهما.

❖ كما بادرت الجزائر إلى إتباع من الإجراءات يمكن إجمالها في النقاط التالية: ²⁹

■ **وضع إطار قانوني يسعى إلى ترقية المناولة:** وهدفه تكثيف النسيج الصناعي وإنشاء صناعة جوارية، من خلال القانون رقم 18_01 المؤرخ 12 ديسمبر 2003 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمكرس لنظام المناولة.

■ **وضع برنامج عملي لتطوير وترقية المناولة :** وذلك من خلال تنظيم ملتقيات متخصصة لتطوير وترقية المناولة مثل قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتنظيم لقاءين متخصصين لتطوير وترقية المناولة حول الأقطاب البتروكيمياوية لسكيكدة وأرزويو، وكذا تنظيم معارض متخصصة لتطوير وترقية

المناولة مثل تنظيم الصالون الدولي الأول للشراكة والمناولة سنة 2002 وثاني سنة 2004 بوهران، ثم الثالث سنة 2011 بإشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار.

■ **تأهيل بورصات المناولة والشراكة:** حيث تم الاتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وبرامج سيدا على تأهيل لبورصات المناولة والشراكة الجهوية. كما تسعى الدولة لربط شبكة المناولة مع المؤسسات الأجنبية المماثلة حيث تم الاتفاق مع الطرف التونسي والمغربي ولمشاركة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين على وضع اللمسات الأولى لتحقيق شبكة شريط المناولة للدولة المغربية الثلاثة.

الخاتمة:

تعتبر المناولة الصناعية من الاستراتيجيات الناجحة في تنمية الصناعة في العالم، إلا أنه وبالرغم من الخطوات التي اتخذتها الجزائر والمهادفة لتطوير هذه الاستراتيجية لتغطي عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لازلت هذه الخطوات جد محتشمة وغير مواكبة لما وصلت إليه التجارب العالمية في هذا المجال، والتي حققت وثبة كبيرة في الشراكة ما بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة، وكذلك زادت من قدراتها الإنتاجية والتنافسية بشكل ملحوظ، وهو ما يحتم على الجزائر اتخاذ تدابير وسياسات أكثر جدية والاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال.

هوامش:

¹ - عثمان خلف، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها- دراسة حالة الجزائر-، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003/2004، ص: 04.

² - محمد رشدي سلطاني، التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مذكرة ماجستير علوم تجارية، تخصص إدارة أعمال، جامعة بوضياف، المسيلة الجزائر، 2006، ص: 40.

³ - نبيل جواد، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. دار الشباب، الأردن، ص: 26

⁴ - نبيل جواد، نفس المرجع، ص: 26

⁵ - فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الجماهيرية الليبية. مؤسسة شباب الجامعة، ص: 41

⁶ - نبيل جواد، نفس المرجع، ص: 24

⁷ - نبيل جواد، نفس المرجع، ص: 25

⁸ - Journal officiel de la République Algérienne, N077 article, 4,5,6,7

⁹ - نبيل جواد، نفس المرجع، ص 84_85.

¹⁰ - مزهر شعبان العاني وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء. عمان-الأردن، 2014 ص 295.

¹¹ - نبيل جواد، نفس المرجع، ص: 82

- ¹² عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010. ص 23.
- ¹³ طرشي محمد، مقال حول "العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". أكاديمية الدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 13 جانفي 2015، ص: 6.
- ¹⁴ نبيل جواد، نفس المرجع، ص: 79.
- ¹⁵ السعيد دراجي، "التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها للجزائر". مداخلة للمشاركة في الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة أيام 19/18 أبريل 2012، ص: 10.
- ¹⁶ الدكتور السعيد دراجي، مرجع سابق، ص: 13.
- ¹⁷ منصور الزين، آليات دعم و مساندة المشروعات الريادية و المبدعة لتحقيق التنمية - حالة الجزائر - الملتقى الدولي حول: الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة/ 12/ 13/ ماي 2010، جامعة سعد دحلب، ص: 10.
- ¹⁸ عزيزو سليمة، بورصة المناولة والشاركة وعلاقتها بالمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة. مذكرة مقدمة لنيل الماجستير، إدارة أعمال، جامعة الجزائر 2009.
- ¹⁹ غربي سامية، المقالة من الباطن كإستراتيجية للمؤسسة الاقتصادية. رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر، 2004/2003.
- ²⁰ منصور الزين، مرجع سابق، ص 11.
- ²¹ طلعت بن ظافر، الدليل في المناولة الصناعية. المنظمة العربية للتنمية الصناعية، الطبعة الأولى، 2000، ص 10.
- ²² نور الدين بو يعقوب، المناولة الصناعية- التجربة المغربية. ورقة بحث في المؤتمر والمعرض العربي الأول للمناولة الصناعية، ص 2، الجزائر 12-15/09/2006.
- ²³ سعد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة) . دار وائل ، عمان ، 2005 ، ص 59
- ²⁴ طلعت بن ظافر، الدليل العربي في المناولة الصناعية، مرجع سابق، ص 14
- ²⁵ عمر شريف، زكية بن زروق، مداخلة حول "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المناولة في استقطاب اليد العاملة. -دراسة حالة مقارنة بين الجزائر و فرنسا-. ملتقى دولي حول: "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، ص: 8
- ²⁶ العايب عزيزو، دور التشريعات في تنمية المناولة الصناعية، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر 2006
- ²⁷ عمر شريف، زكية بن زروق، مداخلة حول "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المناولة في استقطاب اليد العاملة. - دراسة حالة مقارنة بين الجزائر و فرنسا- ملتقى دولي حول: "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة ، ص: 9-10.
- ²⁸ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم: 188/03 المؤرخ في 22 أبريل 2003، والمتضمن إنشاء المجلس المكلف بترقية المناولة، الجريدة الرسمية، العدد 29 ، المؤرخ في 2003/04/23.
- ²⁹ بن الدين أحمد، المناولة الصناعية كاستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص: 282